الجمهورية اللبنانية

كلمة معالي وزيرة الدولة لشؤون التنمية الإدارية

السفيرة نجلا رياشي

أمام الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أتلانتا، كانون الأول ٢٠٢٣

١. أستهلّ كلمتي بتهنئتكم السيد الرئيس، وأعضاء مكتب الرئاسة، على انتخابكم لإدارة أعمال الدورة العاشرة للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. كما أشكر حكومة الولايات المتحدة الأميركية على استضافة المؤتمر وحسن التنظيم، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC على جهوده في الإعداد له. أودّ أيضاً أن أتوجّه بشكر خاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP على دعمه المستمر والمثمّن عالياً.

٢. ينضمّ لبنان إلى بياني المجموعة العربية ومجموعة السبعة والسبعين والصين.

السيد الرئيس،

٣. رغم التحديات المؤسسية والأمنية والاقتصادية المتزايدة، خطا لبنان خطواتٍ هامّة في مسار تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خلال الفترة المنصرمة التي تفصلنا عن المؤتمر التاسع للدول الأطراف في الاتفاقية المنعقد في جمهورية مصر العربية الشقيقة عام ٢٠٢١.

٤. بصفتي نائب رئيس اللجنة الوزارية لمكافحة الفساد ورئيسة اللجنة الفنية لمكافحة الفساد يسرني أن أسلط الضوء على بعض ما تمّ انجازه خلال العامين الماضيين، حيث كان لي الشرف أن اعمل من موقعي في وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية على متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

(٢٠٢٠-٢٠٢٥)، التي أقرّها مجلس الوزراء، وهي الأولى من نوعها في تاريخ البلاد، وذلك بالتعاون داخلياً مع الجهات الرسمية والمجتمعية المختصة في لبنان، وخارجياً مع الشركاء الدوليين.

٥. ما تحقّق خلال هذين العامين يضاف الى الإنجازات التشريعية الهامة التي تحققت سابقا في إطار الاستراتيجية، حيث كان قد شهد لبنان إقرار قوانين جديدة متعلقة بإنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد، وحق الوصول الى المعلومات، وحماية كاشفي الفساد، والتصريح عن الذمة المالية والمصالح، وملاحقة الإثراء غير المشروع، وإصلاح الشراء العام، واسترداد الأموال المتأتية عن الفساد، ورفع السرية المصرفية وغيرها. لكنّ إقرار القوانين لا يكفي وحده، لأنه كما تعلمون جيدا العبرة الحقيقية هي في التنفيذ. لذلك يسعدني القول ان لبنان سعى خلال العامين الماضيين بشكل أساسي الى تنفيذ القوانين المذكورة، وقد تمكن فعلا من تحقيق نتائج ايجابية على أرض الواقع في هذا المجال كما سآتي على ذكره بعد قليل.

٦. وفي هذا الإطار، حرص لبنان على أن يكون الشباب جزءا من هذه الجهود المبذولة، حيث قمت بتشكيل "فريق عمل الشباب لدعم تنفيذ الاستراتيجية" عبر القرار رقم ٤٩ تاريخ ٢٠٢٢/٨/١١، لغرض إشراك الشباب وجعلهم جزءاً من جهود التوعية حول الفساد وكيفية محاربته. بموازاة ذلك، استمرت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية بمتابعة مجهود فرق العمل الحكومية الأخرى المشكلة مسبقاً، لا سيما فريق عمل مواءمة قوانين مكافحة الفساد مع المعايير الدولية، الذي أنجز "تقرير التقييم الذاتي" خلال العام الماضي بمشاركة ممنهجة من المجتمع المدني في انتظار الانتهاء من عملية استعراض تنفيذ الاتفاقية التي تجريها الـ UNODC مع تطلعنا الى النتائج التي ستفرزها هذه العملية الدولية والتي سيقوم لبنان بالاستفادة منها بكل تأكيد.

٧. من أبرز ما تم تحقيقه مؤخرًا هو نجاح وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية في إنجاز أول استراتيجية وطنية للتحول الرقمي في لبنان، وقد أقرّها مجلس الوزراء في نيسان من العام ٢٠٢٢، الأمر الذي من شأنه أن يساهم مباشرةً في عملية مكافحة الفساد وتطوير الأداء الحكومي، حيث أنه وبمجرد تطبيق الرقمنة في المعاملات العامة، نتوقّع أن تتضاءل نسب الفساد في القطاع العام بشكل كبير. لذلك، تعمل الوزارة الآن مع جميع الشركاء على إعداد الخطة التنفيذية لاستراتيجية التحول الرقمي،

وقد أنهت في هذا الإطار، وبالتعاون مع وزارتي العدل والصناعة، مسودة "مرسوم الأسناد الالكترونية" بانتظار عرضه على مجلس الوزراء ليصار إلى اعتماد السند الرسمي الالكتروني، مع ما يعنيه الأمر من تعزيز استعمال التكنولوجيا في الإدارات العامة، ومن ضمنها الخدمات العامة الالكترونية، التي تعزز الشفافية وتحدّ من الفساد، عبر تقليص الاحتكاك المباشر بين طالب الخدمة ومقدمها.

٨. أقرّ مجلس الوزراء أيضا الاستراتيجية الوطنية لإصلاح الشراء العام في أيار من العام ٢٠٢٢، والتي أعدتها وزارة المالية وتتضمن خطة عمل تنفيذية لتطبيق أحكام قانون الشراء العام الذي صدر في العام ٢٠٢١ ودخل حيّز التنفيذ في ٢٩ تموز العام الماضي.

السيد الرئيس،

٩. وبالعودة الى مقولة العبرة في التنفيذ، يشرفني أن أقول لكم أن لبنان أصبح لديه هيئة وطنية لمكافحة الفساد، مستقلة إداريا وماليا، وقائمة على أرض الواقع، فقد صدر مرسوم تعيين أعضائها في مجلس الوزراء بتاريخ ٢٤ كانون الأول ٢٠٢٢، بناءً لاقتراح وزارتنا، بعد أن تمّ اختيار أعضائها انتخاباً وانتقاءً. ومنذ ذلك التاريخ آلت إلى الهيئة مجموعة من المسؤوليات والمهام الجسام الرامية إلى محاربة الفساد والوقاية منها والتوعية بمخاطره، وتنفيذ القوانين المتعلقة بالحق في الوصول إلى المعلومات وتلقي التصاريح عن الذمة المالية والمصالح وإدارتها والتدقيق فيها، وتلقي كشوفات الفساد والشكاوى وحماية كاشفي الفساد واسترداد الأموال المتأتية عن الفساد. وبالرغم من حداثتها، تمكنت الهيئة من وضع أول خطة عمل سنوية لها وبدأت بتنفيذها، وقد باشرت أعمالها بكل جدية واستقلالية وتلقت تصاريح الذمة المالية والمصالح من المسؤولين المنتخبين (رؤساء ونواب وأعضاء مجلس بلدية واختيارية) كافة، ومن سائر موظفي الدولة والأشخاص المكلفين بتقديم هذه التصاريح. يضاف إليه أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تلقت عدداً من الشكاوى المتعلقة بالفساد وفي الحق في الوصول إلى المعلومات وأصدرت قراراتٍ إيجابية بشأنها. وقد مضَت الهيئة قدماً في بناء الشراكات المفيدة وانتسبت إلى الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (ACINET) وشبكة غلوب نت (Globe net)، ومدت جسور التعاون مع الجامعات المختلفة في لبنان، وهي على وشك توقيع مذكرات تفاهم

وتعاون مع عدد من المنظمات والهيئات في الدول الأوروبية وفي الدول العربية. كما أطلقت الهيئة منذ أيام قليلة موقعها الإلكتروني بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد www.nacc.gov.lb والذي يمكن من خلالها التواصل معها وتقديم التصاريح والشكاوى وكشوفات الفساد.

١٠. شهدت الفترة المنصرمة تطوّراً أساسياً آخر تمثّل في إنشاء مكتب للتعاون الدولي لدى وزارة العدل، برئاسة قاضٍ متخصّص، مهمته تلقّي وإرسال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة بشكل عام، ومن ضمنها تلك المتعلقة بجرائم الفساد والجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة تبييض الأموال رقم ٢٠١٥/٤٤. وللمكتب في هذا السياق صلاحية توجيه الطلبات المتعلقة بأي من الجرائم آنفة الذكر، وتلقّيها، كطلبات التحقيق والاستماع إلى الشهود واستجواب المدّعى عليهم، وطلبات الحجز الاحتياطي ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة وحجز عائداتها والحسابات العائدة لها، والاطلاع على السجلات والقيود المحاسبية ذات الصلة، وجمع البيانات والمعلومات، وتلقّي طلبات التسليم واسترداد الأشخاص والأموال المتعلقة بالجرم بما يتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والقوانين اللبنانية المرعية الإجراء. يتّبع المكتب في عمله الأنظمة والقواعد والإجراءات الواردة في الدليل المتعلّق بالتعاون الدولي مع الجمهورية اللبنانية لاسترداد الأموال المتأتية عن الفساد الذي وضعته وزارة العدل. كما يتتبّع (Tracking) الطلبات المذكورة آنفاً من وإلى الجهات الأجنبية، كما والمحلية، سواء النيابة العامة التمييزية أو المحاكم المدنية.

١١. في إطارٍ تكامليّ، أنشأتْ النيابة العامة التمييزية مكتباً للتعاون الدولي في القلم التابع لها بإشراف محامٍ عامٍّ تمييزيٍّ، يهدف إلى تنظيم ملفات المساعدات القضائية المتبادلة وملفات الاسترداد الصادرة والواردة، وحفظها في مكان مستقل ومكننتها، ما من شأنه حفظ الملفات وتسهيل العمل وتسريعه وتفعيل إمكانية البحث عن المواضيع ذات الصلة. كما أنشأت قاعة خاصة لتنفيذ جلسات الاستجواب والاستماع إلى الشهود في هذه الملفات. توازياً، تشرف النيابة العامة التمييزية على تفعيل مكتب لتلقي كشوفات الفساد بإشراف محامٍ عامٍ تمييزي، وقد جرى تدريب 10 موظفين على كيفية تلقي الكشوفات، واستقبال كاشفي الفساد في صورة تضمن السرية التامة، كما تم إنشاء نظام معلوماتي لحفظها.

١٢. من جهةٍ ثانية، تواظب وزارة الداخلية والبلديات على تطبيق أحكام قانون الشراء العام في المشتريات العمومية خاصة لجهة النزاهة والشفافية ومنع تضارب المصالح. وقد قام كل من المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي والمديرية العامة للأمن العام بإصدار مدوّنة سلوك تتعلق بأخلاقيات المهنة، كما وفرض عقوبات بحق عدد من الضباط والعناصر بملفات تتعلق بحالات فساد مثل تقاضي رشوة، أو ابتزاز، أو التماس منفعة، أو استغلال السلطة أو الاحتيال. وحرصت الوزارة على اعتماد معايير الشفافية والجدارة في التعيين، والتطويع، والنقل، والترقية، ومنح التعويضات والمنافع غير الراتب. على مستوى السلطات المحلية، قام اتّحادا بلديات البحيرة وبشري بالتدريبات اللازمة لاستخدام الأنموذج المتعلق بقانون حق الوصول للمعلومات.

١٣. بالتوازي، أصدر مصرف لبنان وهيئة التحقيق الخاصة عدة تعاميم تطبيقاً لأحكام كل من قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والقانون المتعلق بمكافحة الفساد في القطاع العام، وقانون التصريح عن الذمة المالية والمصالح ومعاقبة الإثراء غير المشروع. أيضاً، أصدرت الهيئة توصياتٍ هامّة لجهة تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعزّزة على العمليات، وعلى كل من العملاء المصنّفين بدرجة مخاطر عالية والأشخاص المعرضين سياسياً (PEP's)، كما لجهة التحقّق من هوية العميل وصاحب الحق الاقتصادي والاحتفاظ بالوثائق كافة المتعلقة بهم لمدة ٥ سنوات على الأقل من تاريخ إقفال الحساب أو إنهاء علاقة العمل أو حلّ الشخص المعنوي أو زواله. على مستوى الأنشطة، نظّمت الهيئة في شهر حزيران ٢٠٢٢ دورة تدريبية مخصّصة للمصارف حول موضوع الجرائم المالية امتدت لعدة أيام، حاضر فيها مختصون بقضايا مكافحة الفساد.

١٤. إنّ النجاح المستدام في مكافحة الفساد يشترط مقاربة شمولية وتكاملية، تأخذ بعين الاعتبار كافة المسبّبات الجذرية لهذا الوباء، وتُشرك كافة أصحاب المصلحة المعنيين بمواجهته. من هذا المنطلق، نؤمن بأن جهودنا الحكومية ستكون ناقصة إذا لم تكن قائمة على شراكة حقيقية مع (١) هيئات المجتمع المدني (٢) والمنظمات الدولية المعنية. بالنسبة للشريك الأول، تواصل الوزارة التعاون مع جمعيات المجتمع المدني الناشطة في مجال مكافحة الفساد وترسيخ ثقافة النزاهة، ومن الأمثلة الحديثة على ذلك طرح الوزارة لمسودة تقرير التقييم الذاتي على هذه الجمعيات، ومتابعة أي ملاحظات للجمعيات عليها بحيث يعتبر لبنان من الدول القليلة التي قامت بهذه المبادرة. أما بالنسبة للثاني،

فتواصل الوزارة التعاون البنّاء مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الفساد، ومن أبرز تجلّيات ذلك تطبيق مذكرة التفاهم بين الوزارة والـ UNDP لدعم الجهود الرسمية في مجال التحول الرقمي ومكافحة الفساد بدعم مشكور من شركائنا الدوليين لا سيما الاتحاد الأوروبي ومملكة الدنمارك وجمهورية كوريا ومؤخرا الولايات المتحدة الأميركية، وبتعاون وثيق مع UNODC.

١٥. بالتوازي، تولي الوزارة اهتماماً خاصاً بدور المرأة في مجال مكافحة الفساد باعتبارها من أكثر الفئات تأثراً به، وإيماناً بأنّ لتمكين المرأة وتقويتها والدفع باتجاه استقلاليتها ونيلها كامل حقوقها، أثراً مباشراً على عملية الشفافية ومكافحة الفساد، حيث شاركت الوزارة في العديد من الأنشطة والمؤتمرات المحلية والاقليمية المتعلقة بدور المرأة، كان آخرها مشاركتنا في مؤتمر جدّة في شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٢٣، كما كانت راعية لإنشاء التحالف الإقليمي لسيدات قياديات في مجال مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في الدول العربية (واعية – WAIA) بدعم من الحكومة الكندية وUNDP.

١٦. أخيراً السيّد الرئيس، بينما نلتقي اليوم لتقييم جهودنا الوطنية والمشتركة في ميدان مكافحة الفساد، يجب أن يبقى مبدأ حكم القانون ركيزة أساسية وملهمة لعملنا، ان على المستوى الوطني أو الدولي. فالمنظومة القانونية الدولية هي كل متكامل لا يجب ان تخضع للتجزئة أو الانتقائية، حيث لا تستقيم فعلياً مكافحة الفساد من ناحية والسكوت عن خرق القوانين الدولية من ناحية أخرى.

نتحدث هنا عن الحرب الإسرائيلية المدمّرة على قطاع غزّة المحتلّ، التي حصدت ولا تزال أرواح آلاف المدنيين الأبرياء. نحن أمام كارثة إنسانية مستمرة، وانتهاكات صارخة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، تستدعي تدخلاً حازماً من المجتمع الدولي يضمن وقفاً كاملاً للنار، وحماية المدنيين وطواقم الأمم المتحدة ومهماتهم الإنسانية، بالتوازي مع تسريع الخطى باتجاه حلٍّ سياسيّ مستدام قائم على مبدأ حلّ الدولتين، وفق مبادرة السلام العربية لقمّة بيروت عام ٢٠٠٢. توازياً، وإذ نكرّر تأكيد التزام الحكومة اللبنانيّة بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، نذكّر بأنّ إسرائيل مطالَبةٌ بالالتزام به ووقف اعتداءاتها على الأراضي اللبنانيّة، التي تسببت في الأسابيع الأخيرة بسقوط شهداء من الجيش، من المدنيين الأبرياء والصحافيين الذين دفعوا الضريبة القصوى لمهنة نقل الحقيقة.

نكرر أن لبنان كان ولا يزال ضدّ الحرب وتوسيع نطاقها، ومبتغاه هو تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة وفق مرجعيات الشرعية الدولية.

١٧.ختاماً، أكرّر شكري لكم السيد الرئيس ومن خلالكم إلى الدولة المضيفة، كما أشكر الـ UNODC على جهودها المتواصلة في مساندة وإرشاد العمل الدولي المشترك باتجاه القضاء على الفساد ومثالبه.